

## إمكانية إقامة تنسيق نقدي مغربي على ضوء تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي تمهيدا لبلوغ العملة المغربية الموحدة

د. نوري منيرة، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

### ملخص

جاءت هذه الدراسة لتبحث عن امكانية اقامة تنسيق نقدي مغربي من خلال اختبار درجة التقارب بين السياسات النقدية للدول المغربية على ضوء معايير التقارب النقدي وتجربة الاتحاد النقدي الأوروبي. وقد خلصت الدراسة إلى أن الدول المغربية تتقارب إلى حد بعيد في سياساتها النقدية وبذلك يمكن القيام بتنسيق نقدي بينها، وفتح المجال أمام إمكانية بلوغ اتحاد نقدي وتبني عملة مغربية موحدة.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، دول المغرب العربي، الاتحاد النقدي، العملة الموحدة.

### Résumé

Cette étude a été conçue pour examiner la possibilité d'établir la coordination monétaire du Maghreb en examinant le degré de convergence entre les politiques monétaires des pays du Maghreb à la lumière des critères de convergence monétaire et de l'expérience de l'UEM. L'étude a révélé que les pays du Maghreb convergent dans une large mesure dans leurs politiques monétaires permettant ainsi une coordination monétaire entre eux, ouvrant la possibilité de réaliser une union monétaire et l'adoption d'une monnaie unique Maghrébine.

**Mots-clés:** politique monétaire, pays du Maghreb, union monétaire, monnaie unique.

مقدمة:

إن تنسيق السياسات النقدية للدول المغربية أمر ضروري لنجاح مشروع التكامل الاقتصادي المغربي، وفي هذا الإطار يجب على البنوك المركزية في المنطقة أن تعمل على تجانس إستراتيجياتها فيما يتعلق باختيار أهداف وأدوات السياسة النقدية، وبالتالي تعظيم مكاسب الدخول في اتحاد نقدي للدول الأعضاء وتقليص تكلفة التنازل عن السيادة النقدية لصالح هيئة مشتركة هي البنك المركزي المغربي الذي سيكون مسؤولاً عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية الموحدة.

إن دراسة تجارب الدول في هذا المجال ضروري من أجل الأخذ بالعناصر الإيجابية وتجنب العوامل السلبية التي يمكن أن تحدث صعوبات عند تطبيق سياسة نقدية موحدة، ولعل أهم هذه التجارب على الإطلاق تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي والتي يمكن من خلالها استخلاص العبر بالنسبة لبلدان المغرب العربي.

وتجيب هذه الورقة البحثية عن الأسئلة التالية:

ما هي درجة التقارب بين السياسات النقدية للدول المغربية؟ وهل يمكن إقامة تنسيق نقدي مغربي وبلوغ العملة المغربية الموحدة؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدت الدراسة على أربعة محاور رئيسية:

- المحور الأول: درجة تقارب السياسات النقدية للدول المغربية في ضوء معايير التقارب النقدي.
- المحور الثاني: الدروس المستفادة من تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي للدول المغربية.
- المحور الثالث: مزايا وسلبيات العملة المغربية الموحدة.

أولاً: درجة تقارب السياسات النقدية للدول المغربية في ضوء معايير التقارب النقدي

إن تقارب وتمائل السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول التي تسعى لتحقيق تكامل اقتصادي بينها يعتبر واحداً من أهم المعايير التي يمكن اعتمادها للأخذ بأسعار الصرف الثابتة بين عملاتها الوطنية وتكوين منطقة عملة مثلى بينها تتوج في النهاية بتكامل اقتصادي تام

إن وجود التقارب والتنسيق بين هذه السياسات من حيث الوسائل والأهداف، خاصة السياسات النقدية والمالية والتجارية، لن يثير أي مشكلات أو تعارض في الأهداف والمصالح الوطنية عند قيام التكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

وفي إطار تنسيق وتوحيد السياسات النقدية والمالية، قام اتحاد المصارف المغربية بتقديم مقترحات حول معايير التقارب الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار النقدي والمالي، والتي بتحقيقها يمكن لدول المغرب العربي تشكيل اتحاد نقدي بينها،<sup>(1)</sup> وهذه المعايير مستوحاة من اتفاقية ماستريخت الأوروبية والتي تسمى بمعايير التقارب الاسمية وتنقسم إلى:

- معايير التقارب النقدي: وتتمثل في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة، وسعر الصرف.
- معايير التقارب المالي وتتعلم بنسبة العجز في الميزانية ومعدل الدين العام.

تعتبر معايير التقارب النقدي وثيقة الصلة بالسياسة النقدية لذلك ستعتمد الدراسة عليها لتوضيح إذا كان هناك تقارب بين السياسات النقدية للدول المغربية وبالتالي إمكانية إقامة تنسيق نقدي بينها ومن خلاله اتحاد نقدي يتوج في النهاية بإتحاد اقتصادي تام.

### 1- اختبار معيار معدلات التضخم

يعتبر معدل التضخم المستقر والمنخفض شرطاً ضرورياً لنجاح أي مشروع تكامل نقدي في العالم، لأن تفاوت معدلات التضخم بين الدول الأعضاء في التكامل وتقلبها يشكل صعوبة كبيرة في إدارة السياسة النقدية من طرف البنك المركزي المشترك داخل المنطقة التكاملية، وفي المقابل إذا كانت معدلات التضخم متقاربة فإن ذلك لن يطرح صعوبات على مستوى البنك المركزي الموحد في رسم وتنفيذ السياسة النقدية وتحقيق هدف استقرار الأسعار في إطار التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك تم اعتماد معدل التضخم ضمن معايير التقارب اللازمة لإقامة اتحاد نقدي كما جاء في المادة 109 من اتفاقية ماستريخت بحيث يجب أن لا يتجاوز معدل التضخم في الدولة العضو 1.5% أو 2% عن متوسط معدلات التضخم لثلاث دول الأقل تضخماً في المنطقة وذلك في السنة السابقة للاختبار، والجدول الموالي يوضح اختبار معدل التضخم كمعيار للتقارب للدول المغربية الخمس للفترة الممتدة من 2005-2015، وذلك اعتماداً على بيانات البنك الدولي والبنوك المركزية للدول الأعضاء في الاتحاد، وقد تم حساب معيار التقارب

لمعدل التضخم كما يلي: معيار التقارب لمعدل التضخم = المتوسط الحسابي لمعدل التضخم للدول الأعضاء للسنة السابقة للاختبار + 2%.

جدول رقم (1): اختبار معدل التضخم كمعيار للتقارب للفترة (2005-2015)

| معيار التقارب | معدلات التضخم |        |       |         |      | البيان |
|---------------|---------------|--------|-------|---------|------|--------|
|               | موريتانيا     | المغرب | ليبيا | الجزائر | تونس |        |
| 5.02          | 12.10         | 0.98   | 2.65  | 1.38    | 2.02 | 2005   |
| 3.46          | 6.24          | 3.28   | 1.46  | 2.31    | 4.49 | 2006   |
| 4.35          | 7.25          | 2.04   | 6.25  | 3.67    | 3.42 | 2007   |
| 5.04          | 7.35          | 3.71   | 10.40 | 4.86    | 4.92 | 2008   |
| 6.49          | 2.22          | 0.99   | 2.46  | 5.73    | 3.52 | 2009   |
| 3.89          | 6.28          | 0.99   | 2.80  | 3.91    | 4.42 | 2010   |
| 4.56          | 5.64          | 0.92   | 15.50 | 4.52    | 3.54 | 2011   |
| 4.99          | 4.94          | 1.28   | 6.06  | 8.89    | 5.14 | 2012   |
| 5.78          | 4.13          | 1.89   | 2.61  | 3.25    | 5.80 | 2013   |
| 4.58          | 3.54          | 0.43   | *2.4  | 2.92    | 4.94 | 2014   |
| 3.91          | **0.5         | 1.56   | *8.6  | 4.78    | 4.86 | 2015   |

المصدر: بيانات البنك الدولي على الموقع: data.albankaldawli.org

\*. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية. المجلد 55، الربع الرابع 2015، ص. 48.

\*\* البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2015، ص. 39.

يبدو من بيانات الجدول أن الدول المغاربية قد شهدت ضغوطا تضخمية في بعض السنوات ماعدا المغرب التي عرفت استقرار في معدل التضخم عند مستويات منخفضة، وقد صاحب هذا الانخفاض ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي وهي نتيجة مرضية بالنسبة للمغرب، وقد بقيت معدلات التضخم دون معيار التقارب في جميع السنوات.

كذلك تونس حققت معدل تضخم منخفض في السنة الأولى من الدراسة حيث بقيت دون معيار التقارب، ثم شهدت بعد ذلك ارتفاع في معدل التضخم سنة 2006 أين تجاوز معيار التقارب وذلك بسبب ارتفاع في أسعار المواد الغذائية، وأسعار المواد الطاقوية، ثم بقي معدل التضخم في السنوات الموالية 2007، 2008 و 2009 دون معيار التقارب، غير أنه وبعد أحداث ثورة الياسمين 2011 وما شهدته البلاد من اضطرابات وعدم استقرار أدت إلى اتجاه معدلات التضخم نحو الارتفاع في السنوات الأربعة بعد الثورة حيث تجاوزت معيار التقارب.

بالنسبة للجزائر يظهر من الجدول رقم (1) أن معيار التضخم لم يتحقق لديها في السنوات 2010، 2012 و 2015، غير أن معدلات التضخم المسجلة في هذه السنوات لم تبعد كثيرا عن معيار التقارب باستثناء سنة 2012 التي تفاقم فيها التضخم حيث سجل المعدل الأكثر ارتفاعا في الجزائر خلال الفترة قيد الدراسة وقدر بـ 8.89% وهو بعيد بhamش كبير عن معيار التقارب المقدر بـ 4.49%، هذا الارتفاع في معدل التضخم لسنة 2012 يعود أساسا إلى زيادة الكتلة النقدية التي ساهمت في ارتفاع معدل التضخم بـ 84% وهي أعلى مساهمة خلال فترة الدراسة إضافة إلى الزيادة القوية في أسعار السلع للصناعات الغذائية، كما سجلت سنة 2012 ارتفاعا معتبرا في الأجور أدى إلى زيادة الطلب،<sup>(2)</sup> ويبقى معدل التضخم المسجل في السنوات المتبقية دون معيار التقارب.

بينما ليبيا فقد سجلت معدل تضخم قدرت بـ 2.65% سنة 2005 وانخفض إلى 1.46% سنة 2006 وهو دون معيار التقارب، لتشهد معدلات التضخم بعد ذلك ارتفاعا سنتي 2007 و 2008 حيث بلغ 6.25% و 10.40% على التوالي، واتجاه معدلات التضخم نحو الارتفاع يعود أساسا إلى السياسة النقدية التوسعية بعد دخول الاقتصاد مرحلة الانفتاح على العالم الخارجي، والتحسين في أسعار النفط، ونمو الاحتياطي الأجنبي الذي يعتبر أهم العوامل المؤثرة في عرض النقود، إضافة إلى التوسع في الإنفاق الحكومي،<sup>(3)</sup> وبذلك ابتعد معدل التضخم عن معيار التقارب بhamش كبير، ليعود للانخفاض مجددا سنتي 2009 و 2010، بسبب موجة الركود الاقتصادي التي سادت الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية العالمية التي انسحبت آثارها نسبيا على الاقتصاد الليبي بعد انخفاض أسعار النفط،<sup>(4)</sup> ومع هذا الانخفاض في معدل التضخم تمكنت ليبيا من استيفاء معيار التقارب لسنتي 2009 و 2010. غير أن هذا الاستقرار في معدل التضخم لم يدم طويلا حيث شهد عام 2011 ارتفاعا حاداً في معدل التضخم وصل إلى 15.5% وهو أعلى معدل سجل خلال فترة الدراسة بالنسبة للدول الخمس، وذلك نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والأمنية في البلاد بعد ثورة فبراير 2011، ويبقى معدل التضخم في السنوات الأخيرة للدراسة غير مستقر حيث تحقق معيار التقارب لسنتي 2013 و 2014. لكنه لم يتحقق لسنتي 2012 و 2015 وذلك بسبب عدم الاستقرار الذي يسود البلاد.

وفيما يتعلق بموريتانيا فقد عرفت اتجاهات تضخمية اختلفت حدتها من سنة إلى أخرى، وهذا يوضح مدى الاختلال بين معدل نمو كمية النقود ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقد حققت

معيار التقارب لخمس سنوات من أصل 11 سنة محل الدراسة وهي: ، 2009 ، 2012 و 2013 ، 2014 و 2015 فيما عدا ذلك فإنها لم تستوفي معيار التقارب حيث ابتعد معدل التضخم عن هذا الأخير بهامش كبير خاصة في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008.

وللتخفيف من تأثيرات ارتفاع الأسعار على الطبقات الهشة من السكان قامت السلطات النقدية في موريتانيا بتطبيق سياسة نقدية حذرة، حيث تميز عام 2009 بزيادة معتدلة في الأسعار وذلك تزامنا مع الاتجاه التنافلي لأسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية،<sup>(5)</sup> واتجه معدل التضخم نحو الانخفاض حيث استقر عند مستوى 2.2% مقابل 7.35% لسنة 2008.

مع عودة الأسعار للارتفاع في الأسواق العالمية، شهد عام 2010 ارتفاعا مهما في معدل التضخم الذي بلغ مستوى 6.28%، ليعود الانخفاض مجددا في السنوات الثلاثة الموالية مع استمرار السلطات النقدية في انتهاج سياسة نقدية حذرة وتطبيق برنامج "أمل" الاستعجالي<sup>(\*)</sup> الذي أقرته الحكومة الموريتانية للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية على السكان.<sup>(6)</sup>

## 2- اختبار معدل الفائدة الطويل الأجل كمعيار للتقارب للفترة 2005-2015

عملت معاهدة ماستريخت على التقارب بين معدلات الفائدة الطويلة الأجل للدول الأعضاء حتى تجنب حملة السندات في الدول الداخلة في الاتحاد النقدي من خسائر مالية، ولإيضاح ذلك نفترض أن معدلات الفائدة الطويلة الأجل في الدولة الراغبة للانضمام للمنطقة النقدية الموحدة كان 5%، وداخل المنطقة النقدية كان 4% ، فإن ذلك سيشرح حملة السندات داخل المنطقة على التخلص من سنداتهم للحصول على سندات ذات العائد الأعلى، هذا الإجراء سوف يخفف من قيمة السندات داخل المنطقة النقدية الموحدة، وفي المقابل سترتفع قيمة السندات خارجها، لذلك اشترطت معاهد ماستريخت التقارب في أسعار الفائدة الطويلة الأجل قبل الدخول للمنطقة النقدية الموحدة حتى تجنب حملة السندات من الخسائر المتوقعة من الاختلاف فيما بين أسعار الفائدة. وفي هذا الإطار قامت بوضع معيار للتقارب حيث يجب أن لا يتجاوز معدل الفائدة الطويل الأجل للدولة المعنية متوسط أدنى ثلاثة أسعار فائدة طويلة الأجل + نقطتين مئويتين (2%) وذلك في السنة السابقة للاختبار.

والجدول الموالي يوضح اختبار معيار التقارب الفائدة الطويلة الأجل للدول المغاربية الخمس

خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2014

الجدول رقم (2): اختبار معدل الفائدة الطويل الأجل كمعيار للتقارب للفترة (2005-2014)

| معيار التقارب | معدلات الفائدة الطويلة الأجل % |        |       |         |      | البيان |
|---------------|--------------------------------|--------|-------|---------|------|--------|
|               | موريتانيا                      | المغرب | ليبيا | الجزائر | تونس |        |
| 4.89          | 8                              | 3.52   | 2.13  | 1.94    | 3.00 | 2005   |
| 4.35          | 8                              | 3.67   | 2.5   | 1.75    | 3.00 | 2006   |
| 4.41          | 8                              | 3.67   | 2.5   | 1.75    | 2.25 | 2007   |
| 4.5           | 8                              | 3.91   | 2.5   | 1.75    | 2.25 | 2008   |
| 4.5           | 8                              | 3.81   | 2.5   | 1.75    | 2.70 | 2009   |
| 4.31          | 8                              | 3.69   | 2.5   | 1.75    | 2.25 | 2010   |
| 4.16          | 8                              | 3.76   | 2.5   | 1.75    | 2.80 | 2011   |
| 4.35          | 5.03                           | 3.83   | 2.5   | 1.75    | 2.00 | 2012   |
| 4.08          | 4.5                            | 3.91   | 2.5   | 1.75    | 2.50 | 2013   |
| 4.25          | 4.4                            | 3.89   | 2.5   | 1.75    | 3.25 | 2014   |

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- بيانات البنك الدولي على الموقع: [data.albankadawli.org](http://data.albankadawli.org)

- Bulletin des statistiques financières, Banque centrale de Tunisie, juillet 2016.

- بنك موريتانيا المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، الفصل الرابع 2008، الإدارة العامة للدراسات، أبريل 2009، ص. 45.

- بنك موريتانيا المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، الفصل الثاني 2016، الإدارة العامة للدراسات، سبتمبر 2016، ص. 55.

- Bulletin des statistiques financières, Banque centrale de Tunisie, Juin 2004.

يبدو واضحا من الجدول السابق أن معيار التقارب الخاص بأسعار الفائدة قد تحقق لكل من تونس، الجزائر، ليبيا والمغرب بامتياز على طول فترة الدراسة، وتبقى موريتانيا البلد الوحيد الذي لم يتحقق لديه معيار التقارب حيث تجاوزت معدلات الفائدة المستوى المطلوب وبهامش كبير خاصة في الفترة الممتدة من 2005 حتى 2011 حيث قدر معدل الفائدة للفترة السابقة الذكر بـ 8% وهو أعلى مما هو محقق في الدول المغاربية الأربعة الأخرى، وإن كان هذا المعدل قد انخفض في السنوات الأخيرة من الدراسة لكنه مازال متجاوزا معيار التقارب.

### 3- اختبار معيار تغطية احتياطي النقد للواردات الشهرية للفترة الممتدة من 2005-2015

واجهت الدول الأوروبية متاعب كبيرة نتيجة تعدد عملاتها ومن ثم تعدد أسعار الصرف فيما بينها، وانطلاقاً من هذا الواقع ألزمت معاهدة ماستريخت دول الاتحاد الأوروبي الراغبة في العضوية

داخل الوحدة النقدية أن تبقى عملتها مدة سنتين ضمن النطاق الضيق لآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي، حيث يسمح بتقلب سعر صرف العملة في الحدود المقررة دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل أي عملة أخرى من عملات الدول الأعضاء في الاتحاد، كما حددت المعاهدة في هذا المجال كيفية إدارة الاحتياطات من النقد الأجنبي ومدى تغطيتها للواردات الشهرية.<sup>(7)</sup>

ولأن الدول المغاربية لا تملك نظام نقدي مغربي موحد فإننا سنعتمد على معيار مدى تغطية احتياطي النقد الأجنبي للواردات السلعية لكل دولة لمدة لا تقل عن أربعة أشهر.

يتكون الاحتياطي النقدي من رصيد الدولة من الذهب الموجود بالبنك المركزي إضافة إلى الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية القوية كالดอลลาร์، الجنيه الأسترليني، الأورو، وغيرها من العملات الموجودة بحوزة البنك المركزي، ووحدات حقوق السحب الخاصة فضلا عن صافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي،<sup>(8)</sup> ويعد الاحتياطي النقدي وسيلة للمدفوعات الدولية الرسمية من بينها تمويل عمليات الاستيراد، وفيما يلي جدول يوضح حجم احتياطات النقد الأجنبي في الدول المغاربية الخمس للفترة الممتدة من 2005-2015 مقاسة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

الجدول رقم (3): احتياطات النقد الأجنبي للدول المغاربية الخمس مقاسة بالأسعار الجارية

الدولار الأمريكي للفترة 2005-2015. الوحدة: مليار دولار

| السنوات | تونس  | الجزائر | ليبيا  | المغرب | موريتانيا |
|---------|-------|---------|--------|--------|-----------|
| 2005    | 4.55  | 59.17   | 41.88  | 16.55  | 0.070     |
| 2006    | 6.91  | 81.46   | 62.23  | 20.79  | 0.194     |
| 2007    | 8.03  | 114.97  | 83.26  | 24.71  | 0.207     |
| 2008    | 9.04  | 148.10  | 96.33  | 22.72  | 0.198     |
| 2009    | 11.29 | 155.11  | 103.75 | 23.57  | 0.237     |
| 2010    | 9.76  | 170.46  | 106.14 | 23.96  | 0.287     |
| 2011    | 7.79  | 191.37  | 110.54 | 20.42  | 0.502     |
| 2012    | 8.72  | 200.59  | 124.65 | 17.39  | 0.968     |
| 2013    | 7.55  | 201.44  | 119.71 | 19.05  | *0.995    |
| 2014    | 7.50  | 186.35  | 93.61  | 20.53  | *0.639    |
| 2015    | -     | 150.59  | 77.65  | 23.00  | *0.821    |

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على: بيانات البنك الدولي على الموقع: data.albankaadawli.org

\* Banque centrale de Mauritanie, indicateurs économiques et financières 2015.

على الموقع: www.bcm.mr

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر وليبيا تساهمان بالنسبة الأكبر في إجمالي احتياطات النقد الأجنبي للدول المغاربية في جميع السنوات وذلك بسبب ارتفاع عائدات النفط منذ بداية الألفية الثالثة، وإن كانت قد شهدت تراجعاً في السنتين الأخيرتين بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلا أنها تبقى تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الاحتياطات، وتأتي مساهمة المغرب في المرتبة الثالثة، وتونس في المرتبة الرابعة، وتأتي موريتانيا في المرتبة الخامسة وتبقى مساهمتها ضئيلة جداً حيث قدر احتياطي النقد الأجنبي في موريتانيا بما يقل عن مليار دولار أمريكي على طول فترة الدراسة لذلك لم تتمكن من تحقيق معدل التغطية المطلوب والجدول أسفله يوضح ذلك.

**الجدول رقم (4): اختبار تغطية احتياطي النقد لأجنبي للواردات كمياري للتقارب**

الوحدة: شهر

| معياري التقرب | عدد أشهر تغطية احتياطي الصرف للواردات* |        |        |         |      | البيان |
|---------------|--|--------|--------|---------|------|--------|
|               | موريتانيا                              | المغرب | ليبيا  | الجزائر | تونس |        |
| 4 أشهر        | 0.58                                   | 9.61   | 82.65  | 34.87   | 4.14 | 2005   |
| 4 أشهر        | 1.98                                   | 10.40  | 123.63 | 45.55   | 5.52 | 2006   |
| 4 أشهر        | 1.73                                   | 9.26   | 148.45 | 49.93   | 5.04 | 2007   |
| 4 أشهر        | 1.22                                   | 6.43   | 126.33 | 45.01   | 4.40 | 2008   |
| 4 أشهر        | 1.89                                   | 8.60   | 96.81  | 47.37   | 7.09 | 2009   |
| 4 أشهر        | 1.77                                   | 8.12   | 72     | 50.54   | 5.27 | 2010   |
| 4 أشهر        | 2.43                                   | 5.53   | 165.81 | 48.60   | 3.90 | 2011   |
| 4 أشهر        | 3.71                                   | 4.65   | 68     | 47.77   | 4.27 | 2012   |
| 4 أشهر        | 3.92                                   | 5.05   | 53.20  | 43.92   | 3.73 | 2013   |
| 4 أشهر        | 2.89                                   | 5.37   | 59.12  | 38.17   | 3.62 | 2014   |
| 4 أشهر        | 4.8                                    | 7.35   | 71.67  | 35.08   | /    | **2015 |

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على:

- بيانات البنك الدولي على الموقع: [data.albankadawli.org](http://data.albankadawli.org)

- Banque centrale de Mauritanie, indicateurs économiques et financiers. 2015

على الموقع: [www.bcm.mr](http://www.bcm.mr)

\* عدد أشهر المغطية من الواردات = الاحتياطي النقدي الأجنبي / متوسط قيمة الواردات الشهرية.

\*\* بالنسبة لتونس الإحصائيات غير متوفرة لسنة 2015.

نلاحظ نجاح كل من الجزائر وليبيا والمغرب في استيفاء معيار كفاية الاحتياطات من النقد

الأجنبي، ويبدو أن هذه التغطية بالنسبة لكل من الجزائر وليبيا أعلى بكثير من المعدل المطلوب (4)

أشهر) حيث وصلت إلى أكثر من 4 سنوات سنة 2010 بالنسبة للجزائر، وإل أكثر من 12 سنة في ليبيا سنة 2007، وهذه المدة مبالغ فيها كثيرا مقارنة بمعايير كفاية الاحتياطات. بينما المغرب سجلت مستويات متدنية لمعدل تغطية احتياطي النقد الأجنبي للواردات لكنها تبقى فوق المستوى المطلوب، وأقصى معدل تحقق 10 أشهر سنة 2006، وبالنسبة لتونس فقد كان معدل التغطية دون المعيار المطلوب في السنوات 2011، 2013 و 2014، وهذا يشكل خطر على السلع الضرورية المستوردة في حال وجود أزمة اقتصادية، وتبقى السنوات من 2005 حتى 2010 إضافة إلى سنة 2012 تمكنت تونس فيها من تحقيق معدل التغطية المطلوب حيث بلغ أكثر من 4 أشهر خلال هذه الفترة.

يبدو واضحا من الجدول رقم(4) أن موريتانيا البلد المغربي الوحيد الذي لم يتمكن من استيفاء هذا الشرط في جميع سنوات الدراسة عدا سنة 2015 حيث بلغ التغطية 4.8 وهو فوق المستوى المطلوب، وذلك بسبب انخفاض في حجم الواردات لسنة 2015 حيث بلغت مستوى 2.05 مليار دولار مسجلة بذلك انخفاضا يقدر بـ 0.5 مليار دولار مقارنة سنة 2014.

#### 4- درجة التقارب بين السياسات النقدية للدول المغربية

ما يمكن ملاحظته من خلال الجداول السابقة أن الدول المغربية تتمتع بقدر من التشابه في الاتجاه العام لحركة مختلف المعايير، وللحكم على مدى تقارب السياسات النقدية للدول المعنية سنقسم فترة الدراسة إلى فترتين وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5): مدى تحقق معايير التقارب النقدي في الدول المغاربية الخمس للفترة 2005-2015

2015

| السنوات       | الدولة    | معايير التقارب النقدي          |                    |                                 |
|---------------|-----------|--------------------------------|--------------------|---------------------------------|
|               |           | معايير التضخم                  | معايير سعر الفائدة | معايير كفاية الاحتياطات النقدية |
| 2005 إلى 2010 | تونس      | محقق                           | محقق               | محقق                            |
|               | الجزائر   | محقق                           | محقق               | محقق                            |
|               | ليبيا     | محقق (ما عدا سنتي 2007 و 2008) | محقق               | محقق                            |
|               | المغرب    | محقق                           | محقق               | محقق                            |
|               | موريتانيا | غير محقق عدا سنة 2009          | غير محقق           | غير محقق                        |
| 2011 إلى 2015 | تونس      | غير محقق عدا سنة 2011          | محقق               | غير محقق عدا سنة 2012           |
|               | الجزائر   | محقق عدا سنة 2012-2015         | محقق               | محقق                            |
|               | ليبيا     | غير محقق عدا سنة 2013-2014     | محقق               | محقق                            |
|               | المغرب    | محقق                           | محقق               | محقق                            |
|               | موريتانيا | محقق عدا سنة 2011              | غير محقق           | غير محقق عدا سنة 2015           |

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على الجداول السابقة (رقم: 1، 2، 4).

أ) الفترة من 2005 حتى 2010: تحققت جميع معايير التقارب النقدي بالنسبة للدول المغاربية الأربعة وهي: تونس، الجزائر، ليبيا والمغرب، وتبقى موريتانيا البلد المغربي الوحيد الذي لم يستوفي هذه المعايير.

ب) الفترة من 2011 حتى 2015: لم تتمكن الدول المغاربية خلال هذه الفترة من تحقيق معايير التقارب النقدي ويتعلق الأمر بكل من تونس (معايير التضخم ومعايير كفاية الاحتياطي النقدي الأجنبي)، ليبيا (معايير التضخم)، وموريتانيا (معايير سعر الفائدة ومعايير كفاية الاحتياطي النقدي الأجنبي). هذه النتائج السلبية المحققة في كل من تونس وليبيا تعود أساسا إلى عدم الاستقرار الذي شهده البلدين بعد أحداث الربيع العربي.

من خلال ما سبق وبدون أخذ الفترة الثانية بعين الاعتبار يمكن القول أن الدول المغاربية تتقارب إلى حد بعيد في سياساتها النقدية وبذلك يمكن القيام بتنسيق نقدي بين الدول المغاربية، وفتح المجال أمام إمكانية بلوغ اتحاد نقدي وتبني عملة مغاربية موحدة.

### ثانيا: الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية للدول المغربية

تشير تجربة الاتحاد الأوروبي نحو العملة الأوروبية الموحدة إلى التدرج في عملية التحول نحو الوحدة النقدية، حيث بدأت الرحلة منذ عام 1958 بإنشاء اللجنة النقدية، وتقديم فكرة الوحدة الاقتصادية والنقدية عام 1962 وانتهت بإعلان العملة الأوروبية الموحدة عام 1999، واستمر انضمام الدول الأوروبية للمنطقة الموحدة حتى عام 2013، ويمكن إجمال الدروس المستفادة من تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي فيما يلي:

1. التدرج خلال فترة زمنية تتناسب مع طبيعة وحركة التنمية الاقتصادية للدول المغربية من أجل الوصول للوحدة النقدية كمرحلة متطورة من مراحل التكامل الاقتصادي، فهي تتويج لمرحلة السوق المشتركة ويجب أن لا تسبقها.
2. استيفاء شروط التقارب بين مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث يقتضي الأمر أن يكون هناك تقارب في معدلات التضخم وأسعار الفائدة الطويلة الأجل، نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة حتى يمكن تعظيم منافع إقامة الوحدة النقدية وتقليل آثارها السلبية.
3. تأكيد العلاقة بين البنك المركزي على مستوى الوحدة النقدية، والبنوك المركزية على مستوى الأعضاء، بحيث تكون هذه العلاقة علاقة تعاون وتنسيق حتى تكون قرارات البنك المركزي متجاوبة مع واقع الكتلة النقدية في المنطقة.
4. استقلالية البنك المركزي المغربي عن بقية الدول المكونة للاتحاد النقدي سواء على مستوى السياسات أو على مستوى الأشخاص أعضاء مجلس المحافظين، فمصلحة الوحدة النقدية مقدمة عن المصلحة الفردية للدول الأعضاء.

### ثالثا: التطور التدريجي وبرنامج إنشاء الاتحاد النقدي

بالنظر إلى التجربة التي مر بها الاتحاد الأوروبي فإن التطور التدريجي والتحول حتى إنشاء اتحاد نقدي بصفة نهائية يمر بعدة مراحل مع أهداف مدققة: (9)

#### المرحلة الأولى: حرية تنقل الأموال مع الأهداف التالية:

- بلوغ أكثر ما يمكن من التقارب لوضع مخططات تقارب مقبولة من قبل بلدان المنطقة.
- إقامة منطقة للتجارة الحرة من خلال إلغاء أو تخفيض التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء.
- إنجاز سوق مشتركة من خلال إزالة كل الحواجز التقنية المادية والجبائية التي تعيق تنميتها.

- إزالة كل الحواجز الي تقف أمام حرية تنقل الأموال.
- يمكن أن تستغرق هذه المرحلة 5 سنوات.

**المرحلة الثانية:** مطابقة السياسات النقدية وتصحيح الاختلال في الميزانيات من خلال:

- تدعيم وتقوية التعاون بين المصارف المركزية وتنسيق السياسات النقدية والاستعداد لإنشاء بنك مركزي مشترك.
- ضمان استقلالية المصارف المركزية.
- تنسيق التشريعات الوطنية والأنظمة الأساسية لمصارف المركزية، وكذا أنظمة الدفع.
- توفير الشروط المقبولة لعوامل التقارب النقدي والمالي.
- وضع نظام أو آلية صرف انتقالية بين العملات المغربية.
- استخدام عملة مشتركة تتداول إلى جانب العملات الوطنية الأخرى في انتظار استبدالها بعملة موحدة، هذه العملة تستخدم لتسوية المبادلات البنينة المغربية
- يمكن أن تستغرق هذه المرحلة 5 سنوات.

**المرحلة الثالثة:** الدخول في الاتحاد النقدي مع تحقيق الأهداف التالية:

- خلق سلطة نقدية فوق وطنية ممثلة في البنك المركزي المغربي يتولى مهمة رسم وتنفيذ السياسة النقدية للتكامل النقدي المغربي، كتحديد نسب الاحتياطي القانوني وأسعار الفائدة، وكل ما يتعلق بعمليات السوق المفتوحة، والإشراف على نظم الدفع. والرقابة على البنوك التجارية، وإصدار العملة المغربية الموحدة، وتصحيح البنوك المركزية الوطنية ملزمة بتنفيذ قرارات البنك المركزي المغربي والتنسيق معه في كل ما يتعلق بإدارة السياسة النقدية.
- تحديد نهائي لا رجعة فيه لسعر الصرف.
- إعطاء السيادة في مجال السياسة النقدية للمصرف المركزي المغربي.
- إدخال العملة الموحدة للتداول وانتهاء العمل بالعملات الوطنية والعملة المشتركة.
- يمكن أن تمتد هذه المرحلة إلى 3 سنوات، وبهذا يكون قد اكتمل التطور التدريجي للتكامل النقدي المغربي.

**رابعا:** مزايا وسلبيات العملة المغربية الموحدة:

يترتب على العملة الموحدة مزايا وسلبيات نوردتها فيما يلي: (10)

## 1- المزايا

إن تبني عملة مغربية موحدة سيكون له الأثر الإيجابي على اقتصاديات دول المنطقة ويمكن إجمال هذه المزايا فيما يلي:

- إن خلق عملة موحدة يؤدي إلى إتباع سياسة نقدية موحدة، وبنك مركزي مشترك يتمتع بالاستقلالية التامة، وبالتالي فرض الانضباط على جميع الدول الأعضاء فيما يخص عرض النقود، ومنح الائتمان، ومعايير الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية.
- تعزيز الشفافية والانضباط المالي على صعيد المنطقة النقدية المغربية مما ينعكس إيجاباً على الاستقرار النقدي للمنطقة.
- يترتب على إنشاء العملة الموحدة قيام كتلة اقتصادية تتمتع بثقل على المستوى العالمي، تزخر بموارد طبيعية هامة من النفط والغاز الطبيعي، والحديد الفوسفات، من شأنها أن تزيد من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة.
- تضم المنطقة الموحدة سوقاً واسعة يقارب فيها عدد المستهلكين 100 مليون مستهلك، وهذا يمثل عاملاً مهماً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوسيع الاستثمارات المحلية خاصة في ظل غياب تكاليف تحويل العملات بين دول الاتحاد، لأن الجميع يتعامل بعملة واحدة.
- سهولة المقارنة بين الأسعار في حالة التسعير بالعملة المغربية الموحدة، وهذا سينتج عنه أكثر تنافس بين المؤسسات التي تنشط في السوق الموحدة.
- ارتفاع حجم التجارة البينية حيث ستتضاعف 5 مرات بسبب حرية حركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج. وبالتالي تخفيض أسعار المنتجات على المستهلك المغربي إضافة إلى تحسين الجودة والخدمات المقدمة.
- يساعد التكامل النقدي على اندماج الأسواق المالية، والتكامل المصرفي وتوجيه السيولة بشكل أكثر كفاءة للمشاريع ذات العائد الأعلى.

## 2- السلبيات

- إن أهم خسارة قد تتحملها الدول المغربية عند إنشاء الاتحاد النقدي وتبني العملة الموحدة يتمثل في التنازلات السيادية التي تقدمها هذه الدول خاصة فيما يتعلق باستخدام أدوات السياسة النقدية

بشكل انفرادي، فالسياسة النقدية الموحدة من صلاحيات سلطة فوق وطنية هي البنك المركزي المغربي الذي يراعي في إعدادها مصلحة المنطقة ككل.

- السبلات المترتبة عن التقيد بمعايير أداء السياسة المالية للدول الأعضاء في المنطقة النقدية الموحدة خاصة فيما يتعلق بالحد من استعمال سياسات ضريبية توسعية على المستوى الوطني.

#### خاتمة:

تناول هذا البحث إبراز إمكانية تحقيق تنسيق نقدي مغربي من خلال اختبار درجة التقارب بين السياسات النقدية المغربية التي من شأنها إعطاء دفع قوي للتكامل الاقتصادي في المنطقة المغربية وتجنبيه للعقبات النقدية التي تحول دون انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد بين دول المنطقة، ومن أهم الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة ما يلي:

- تتقارب السياسات النقدية للدول المغربية الأربعة: تونس، الجزائر، ليبيا والمغرب إلى حد بعيد وهو ما يزيد من إمكانية إقامة اتحاد نقدي مغربي بينها، إذا ما تم إستبعاد موريتانيا عن المجموعة، لأنها لم تستوفي معايير التقارب النقدي.
- يعتبر تنسيق السياسات النقدية أمر ضروري لنجاح مشروع التنسيق النقدي المغربي، وكلما كانت السياسات النقدية للدول المغربية متقاربة فإن ذلك سيعظم من مكاسب الدخول في اتحاد نقدي وسيقلص من تكاليف التنازل عن السيادة النقدية.
- يمكن استخلاص العبر من تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي من خلال التدرج في المراحل لبلوغ العملة الموحدة التي سيكون لها الأثر الإيجابي على اقتصاديات المنطقة.
- إن تعامل دول المغرب العربي بعملة واحدة سيعزز إيجاد كتلة اقتصادية قوي يسائر تسارع التطورات الاقتصادية العالمية.

#### الهوامش:

(1) اتحاد المصارف المغربية، التكامل المغربي: الشروط الواجب توفرها لتأسيس مشروع الاتحاد الاقتصادي والنقدي المغربي. متوفر على موقع اتحاد المصارف المغربية: [www.ubm.org.tn](http://www.ubm.org.tn) تاريخ الزيارة: 2010/01/04.

(2) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012.

(3) محمود محمد داغر، رمضان الصويغي، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

متوفر على الموقع: [www.iasj.net/iasj?fun=fulltext&ald=320](http://www.iasj.net/iasj?fun=fulltext&ald=320) تاريخ الزيارة: 2016/09/12.

(4) سلام الشامي، تحليل العلاقة السببية بين الاتفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، المجلد التاسع، تموز 2014، ص. 109.

متوفر على الموقع: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=91870> ( تاريخ الزيارة 09-15-2016 )

(5) بنك موريتانيا المركزي، التقرير السنوي 2009، ص. 34.

(\*) في سنة 2012 تبنت الحكومة الموريتانية خطة إستراتيجية حملت اسم "برنامج أمل" يهدف إلى التخفيف من حدة البطالة وحالات الفقر والجوع وتخفيض الأسعار، وقد شمل البرنامج كامل التراب الموريتاني وخصص له ما يقارب 50 مليار أوقية.

(6) بنك موريتانيا المركزي، التقرير السنوي 2012، ص. 35.

(7) لخديمي عبد الحميد، العرابي مصطفى، مدى استيفاء دول الاتحاد المغاربي لمعايير التقارب حالة تونس، الجزائر والمغرب (2006-2012)، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 06، جوان 2015، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أحمد دراية أدرار، ص. 121.

(8) زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شامل إفريقيا، العدد السابع، السداسي الثاني 2009، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2009، ص. 47.

(9) Estelle Brack, Le projet d'union monétaire Maghrebine, **Revue Banque Stratégie** N0=262., septembre 2008, p19 sur le site : <http://estellebrack.files.wordpress.com/2009/10/2008-bs262-brack-ummaghreb.pdf> (15/03/2015)

(10) Camille sari, **la communauté économique maghrébine une œuvre à construire**, Paris: édition l'harmattan ,2015.Op.cit., p.241.